

دور المرجعية الدينية العليا في تاصيل روح التسامح والوحدة

في المجتمع العراقي بعد التغيير (قراءة تاريخية - سياسية)

أ.د. سرحان غلام حسين

الجامعة المستنصرية / قسم الدراسات التاريخية

المقدمة :

لعبت المرجعيات الدينية العليا في العراق دوراً رئيسياً في العملية السياسية الجارية في البلاد ، عندما اشرفت على تأسيس لمرتكزاتها ، وواكبت تحولاتها ، ورعت مسيرتها من قريب او بعيد ، وكان لمواقفها الاثر البالغ في السعي لانجاز الاستقلال والسيادة، والعمل على انتهاء الاحتلال الامريكي ، واعادة تاهيل بناء الدولة ومؤسساتها ، على اساس الالتزام بالقانون ، ومبادئ العدالة والمساواة واحترام الاخر ، وتفعيل المشاركة الشعبية في القرار الوطني عبر التمثيل النيابي .

في الوقت نفسه ، وعلى الرغم من عديد الدراسات العلمية والاكاديمية التي تناولت تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ان هناك ضرورة الى التعمق في دراسة مواقف ودور واتجاهات المرجعية الدينية في العراق حيال التطورات والاحداث السياسية وبشكل خاص مرحلة ما بعد التغيير في ٢٠٠٣/٤/٩ ، مدى قوة تأثيرها في توجيه الراي العام . ان الخوض في موضوعات كهذه لا تخلو من عقبات من حيث عمق الدور الوطني والروحي للمرجعية في رفض الاحتلال ، وما لها من مكانة دينية في مجتمع بقى عقوداً طويلة متأثراً بالمرجعية الدينية. ولما حظيت به في مختلف مراحل نشاطها من دور توجيهي مميز روحياً وفكرياً وسياسياً على اتباعها وعموم المسلمين ، اذ كانت صاحبة القرار المؤثر في مختلف القضايا المصيرية الكبرى التي تعرض لها العراق ، كما ان المكانة التي تشغلها المرجعية ، فرضت نفسها على الواقع الحياة

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بكل قوة في الظروف غير الاعتيادية للبلاد ، فراحت الحكومات العراقية عبر مراحلها تتعامل معها بحسابات دقيقة. اذ تحاشت الاصطدام معها قدر الامكان خوفا من تعرضها لغضب شعبي من فئات المجتمع المختلفة ، رغم ان بعضا من هذه السلطات كانت تعمل على اضعافها وتقليص دورها الشرعي في الافتاء والارشاد ، فالحكومات تنظر الى المرجعية على انها سلطة ذات نفوذ على المسلمين اكثر من نفوذها الرسمي عليهم ، بل ان سلطة الحكومة قد تتعطل اذا ما تعارضت مع موقف المرجعية.

وبناء على ذلك ، وبالتوافق من الناحية المنهجية مع العنوان انتظمت الدراسة في مقدمة وثلاثة محاور شمل المحور الاول : الاطار المفاهيمي والمصطلحات ذات الصلة بالدراسة ، و جاء في المحور الثاني : دور المرجعية الدينية بعد التغيير ، ودورها في المجتمع ، واخيرا ركز المحور الثالث من الدراسة : دور المرجعية الدينية بعد التغيير في تاصيل التعايش والوحدة الوطنية ، وتعزيز السلم الاهلي ، فضلا عن الخاتمة والملاحق ومصادر الدراسة ومراجعها .

المحور الاول :

الاطار النظري والمفاهيمي

ان مفهوم المرجعية كمؤسسة دينية قد تكون لها نفس الاسس والمعايير التي تميز المؤسسات الاخرى لكنها تضطلع بمهمة خاصة بها لا تؤديها غيرها من هذه المؤسسات . لذا من الممكن الإفادة منها لتوضيح معنى المؤسسة ومن ثم الاستدلال على المعنى المؤسسي للمرجعية الدينية.

فمن حيث الاصطلاح تعني المؤسسة وجود فكرة أو عقيدة بجانب بنية أو جهاز لتطبيق هذه الفكرة ، وقد عرف قاموس (letaro) الفرنسي المؤسسة بأنها: "كل ما

يبتدعه أو يقيمه الإنسان وذلك بمقابل ما هو موجود في الطبيعة ، فالمؤسسة بصورة عامة هي تركيبة يبتدعها الإنسان بالتعاون مع الأفراد الآخرين في المجتمع، فالحب مثلاً هو ظاهرة طبيعية إما الزواج فهو مؤسسة اجتماعية ومن ثم فإنها من نتاج الحياة الاجتماعية ويشتمل مفهوم المؤسسة على كل التنظيمات القائمة في المجتمع كالزواج والعائلة الملكية والمشروع الاقتصادي والهيئات الدينية، كما يشمل في الوقت نفسه كل المؤسسات القانونية والسياسية أيضاً . أما جاك وولف J.woolfe فيرى في المؤسسة " تركيب مكون من أفكار وأنماط في السلوك وأنماط من الروابط بين الناس وفي أغلب الأحيان من عدة مادية، وكل ذلك منظم حول مراكز معترف بها اجتماعياً ومن ثم فإن كل مؤسسة تشتمل على عناصر بنيانية قائمة على ركائز محددة" (١)

فالمؤسسة إذن هي طراز مستمر في السلوك الاجتماعي أو طريقة ثابتة للسلوك الجماعي فالحياة المشتركة في المجتمع عليهم إن يطوروا قيماً أو طرقاً مقبولة لتحقيق أهداف مشتركة، والمؤسسة هي مجموعة علاقات اجتماعية منظمة لاحتواء وتنظيم جهود الأفراد من أجل تحقيق الأهداف المشتركة" (٢)

وبطبيعة الحال لا يمكن إن نتصور وجود مؤسسات معينة من دون أداء دور أو خدمة معينة، وسط البيئة التي تمارس فيها هذه المؤسسة نشاطها مستمدة بقائها وديمومتها من خدماتها التي تقدمها للمجتمع الذي تتعايش معه. إذ لو كانت هذه المؤسسة بعيدة عن ثقافة البيئة الحاضنة لها فلن تجد هذه المؤسسة فرصة البقاء . لمدة طويلة في مجتمع ، حيث " يوجد ترابط وثيق الصلة ما بين المؤسسات من جهة وبين العقائد السائدة في المجتمع من جهة أخرى ، لان المؤسسات تنشأ في وسط اجتماعي وحضاري معين ولا يمكن إن تقدم بوظائفها على الوجه الإتم إلا إذا تماشت مع عقلية الأفراد

والجماعات الذين يعيشون في هذا الوسط^(٣). وبذلك فإن نمو المؤسسات وتطورها مرهون بمدى القبول الذي تحوز عليه في أوساط المجتمع وعندما تحوز هذا القبول تبدأ مرحلة أخرى إلا وهي التأثير في هذا الوسط المجتمعي والارتقاء به. مما تقدم يمكننا إن نعتبر المرجعية الدينية مؤسسة دينية اجتماعية وذلك لتوفر العوامل التي يستند إليها مفهوم المؤسسات داخل هذه المؤسسة. فتوفر العقيدة والفكرة إضافة إلى الجهاز المسئول عن تطبيقها نراه جليا عند النظر إلى تركيبة المرجعية الدينية وأسلوب العمل المتبع في إرشاد وتوجيه الإلتباع المنضوين تحت خيمة هذه المرجعية. ومن الجدير بالذكر أن التزام الفرد لتوجهات المرجعية الدينية متأني من اعتقاده أنها تمثل الامتداد لخلافة الرسول(ص) وفكرة الامامة. وقد تحول عنصر لايمان بهذه الرسالة و الخوف من العقاب الإلهي إلى وازع داخلي لدى الفرد فاخذ يحترم مشيئتها مادامت تعبر في نظره عن القيم والمعتقدات التي يتمسك هو بها، إما إذا لم تعد تنسجم مع تفكيره فانه لن يخضع الا مرغما. وقد اطلق بعض فقهاء الشيعة صفة المؤسسة على المرجعية الدينية ذلك انهم يرون ان المرجعية الدينية يجب ان تكون مؤسسة لكي يمكنها التحرك بحرية داخل البيئة المجتمعية التي تعيش فيها. حيث يرى السيد محمد حسين فضل الله "رحمه الله" :

"إن المرجعية الإسلامية الشيعية في الفكر الشيعي المؤسساتي تمتد إلى أفاق واسعة جدا في الفكر الشيعي فالمرجع هو نائب الإمام ووجوده يسد فراغ الإمام في مختلف الجوانب الروحية والفكرية والسياسية والاجتماعية بحيث لا يعيش الناس فراغ القيادة في جانب من الجوانب سواء كان ذلك في دائرة القضايا التي تتحرك في داخل الوضع الإسلامي العام أو في القضايا العالمية المرتبطة بالوضع الإسلامي، لذا فمن الطبيعي إن لا يكون المرجع مرجعا في الفتوى فقط أو مرجعا في القضايا التي تعيش الحقوق الشرعية وأمور القاصرين وما إلى ذلك مما اعتاد الفقهاء إن يتحدثوا عنه

كموقع للمجتهد أو كموقع للمرجع أو مسألة القضاء التي يعتبرها الفقهاء من صلاحيات^(٤). والحق ، ان الاساس العقائدي والفهمي الذي ساقه السيد فضلالله (طيب الله ثراه) والذي تتكأ عليه المرجعية ، هو ما دفع المستشرق الفرنسي المعروف ، واستاذ الفلسفة في جامعة سوربون بفرنسا ، هنري كربين H. Karpine الى القول : اعتقد ان المذهب الشيعي هو المذهب الوحيد الذي حافظ على علاقة الهداية الالهية بين الخالق والمخلوق الى الابد . فقد جعل الولاية مستمرة متصلة حية . فالدين اليهودي ختم النبوة التي هي علاقة واقعية بين الله والعالم الانساني في النبي موسى عليه السلام ، وانكر نبوة المسيح ومحمد بعد ذلك . كذلك توقف المسيحيون عند المسيح ايضا ، وتوقف اهل السنة والجماعة عند النبي محمد ايضا ، واعتقدوا ان علاقة الخالق بمخلوقه قد انتهت بخاتمته . أما المذهب الشيعي فهو المذهب الوحيد الذي يؤمن بان النبوة ختمت بنبوة النبي محمد ، غير انه اعتقد ان الولاية التي هي علاقة الهداية المكملة مستمرة حية بد النبي والى الابد^(٥). وفي هذا المجال فلا مانع أبدا في ان يكون للمرجع معاونون يختارهم، ولكن على ان لا يكونوا هم كل المؤسسة، بل ان يكونوا معاونين الذين ينسجم معهم في دائرة المؤسسة، وفي إطار المؤسسة^(٦) وذلك للابتعاد عن إضفاء الطابع الشخصي على مؤسسة المرجعية الدينية. إن من يتتبع التطور التاريخي للمرجعية الدينية يلحظ التأثير الواضح الذي تمارسه هذه المرجعيات على إتباعها هذا التأثير وبلا شك متأ من قناعة ورضا هؤلاء الإلتباع بشرعية سلطة المرجعية الدينية .

من هذا نستنتج بأن المرجعية تمثل سلطانا دينيا اجتماعيا سياسيا على الأفراد الذين يمنحوها الإمرة والقيادة لما لهم من ثقة ورضا بكل ما تتخذه من قرارات تخص الشأن

العام فتحصل المرجعية على الطاعة الايجابية وهذا يمنحها مشرعية الوجود والوظيفة هذا الوجود الذي يميزها كبنية لها وجود خاص بها.

لتحليل بنية المرجعية كبنية اجتماعية لابد من معرفة المكانة التي تحتلها هذه المرجعية وسط هذا المجتمع إذ لا يمكن النظر لهذه المرجعية بمعزل عن تكوينات أخرى. " وتقع الفكرة الموجهة في مدلول وحدة المجتمع وبتعبير أدق فإن المجتمع كلية إي مجموعة من العناصر المترابطة، في كل جوانب الحياة الاجتماعية الاساسية، وعلاقات العمل هي الوجوه المتنوعة لمجتمع واحد وهي لا تكون في ذاتها عوالم مغلقة منعزلة عن بعضها بعضاً" (٧)

إذن يمكن اعتبار المرجعية الدينية هي احد وجوه هذا المجتمع وهي ليست عالم منغلق على نفسه بل عالم يتأثرو ويؤثر في المجتمع كله ، وإن الذي يهم هو تحديد نوع البنية التي تمثلها المرجعية الدينية .

وعليه فإن مفهوم البنية هو من أكثر المفاهيم سعة في علم الاجتماع والانثربولوجيا والتي نجد تطبيقاتها على الوحدات الاجتماعية. أما من ناحية السكونية نسبياً هي كل مؤلف من ظواهر مترابطة بحيث تتعلق كل واحدة منها الاخرى (٨)

المحور الثاني :

دور المرجعية الدينية بعد التغيير

في المرحلة التي تلت تغيير النظام السياسي في العراق ظهر دور المرجعية الدينية والذي شكل الرقم الاكثر صعوبة ضمن المعادلة السياسية في البلاد وفي مقدمتهم السيد الله علي الحسيني السيستاني الى جانب المراجع الاخرى الكرام ، حيث بدا اكثر مرونة وقدرة على تفهم ممارسة اللعبة الديمقراطية في العراق ، عما هو عليه القوى السياسية ، فقد جمعت المرجعية بين قدرة الاعتراض ومرونة التوافق بحث اصبحت

الاحزاب السياسية التي دخلت في العملية السياسية تشعر بالحاجة الى عدم تجاوز المرجعية الدينية^(٩)

من جانب آخر، يعتقد العديد من المهتمين والمحللين السياسيين لسياسة للمرجعية الدينية في البلاد ومرجعية السيد علي الحسيني السيستاني بشكل خاص انه رغم ايمانه بعدم زج او انغماس رجال الدين في عالم السياسة، الا ان وضع العراق السياسي في هذه المرحلة الحرجة حيث التوتر والمخاض الصعب لمعاناة العراقيين ومشكلاتهم في ظل الاحتلال وانهيار مؤسسات الدولة العراقية بعد الحرب دفعت المرجعية للحماس نحو الرأي العام الرسمي والشعبي بما يطالب به عامة الناس ويستجيب لحاجة العراقيين الى من يقودهم بنزاهة ترفع عنهم الظلم وتكتسب الشرعية منهم .

ويكمن القول ان دور المرجعية الدينية في المدة التي تلت تغير النظام سار على اتجاهاين رئيسيين :

الاتجاه الاول : السيطرة وضبط الوضع العام في البلاد .

من الملاحظ بعد انهيار النظام في البلاد بوقت قليل كانت للمرجعية دور وراي في الساحة العراقية كمرشد وموجه بل في كثير من الاحيان ضابط لحركة الاحداث في الشارع، ولا سيما قيام عملية النهب والسلب وسرقة ممتلكات الدولة والمال العام، لاعداد كبيرة من الطبقات المحرومة والجائعة التي كانت ضحية المرحلة الدكتاتورية، مما اصاب الحياة العامة في البلاد بالشلل في ظل ادارة الاحتلال الامريكي، فكان الامر يتطلب تدخلا من جهة لازالت تحظى باحترام وتقديس من اغلبية الناس، وازاء هذا الوضع الخطير تدخلت المرجعية الدينية واصدرت فتوى حرمت فيها عمليات السرقة والتجاوز على المال العام وممتلكات الناس، كما دعت الى اعادة كل هذه المسروقات وتسليمها الى الجوامع والحسينيات ريثما تستتب

الايوضاع ويعاد تشكيل المؤسسات الحكومية ، وحث المجتمع على الحرص على المال العام وعدم التجاوز عليه^(١٠) .

كما اكدت المرجعية الرشيدة على العلاقة بين المذاهب الاسلامية وبين المسلمين والديانات الاخرى الموجودة في العراق ، فنتيجة للعمليات الارهابية التي اخذت طال حياة العراقيين والتي كانت تهدف الى بث الفرقة الطائفية بين ابناء البلد الواحد ، من خلال استهداف الرموز والاماكن المقدسة لكل طائفة في العراق ، كذلك رفضه مطالب بعض الاطراف بحمل السلاح للدفاع عن انفسهم ضد العمليات المسلحة حتى لا يسفر عن ذلك فتنة او يؤدي الى اقتتال يقود الى نزاع مذهبي ، هكذا كانت المرجعية الدينية احدى الضمانات الرئيسية للحيلولة دون اندلاع الحرب الطائفية خاصة بعد ٢٠٠٥^(١١) . كما اصدرت المرجعية ايضا بيانا بعد تصاعد اعمال العنف المتبادلة بين ابناء الوطن الواحد دعى فيه حرمة الدم العراقي واحترام دور الشرطة في المحافظة على القانون والنظام^(١٢) كما كانت للمرجعية دور في التخفيف من حالة التوتر والصدام بين قوات التحالف والتيار الصدري بزعامة السيد مقتدى الصدر في مدينة النجف الاشرف ، مما ادى الى محاصرة المدينة وحصول الصدام المسلح بشكل قاسي ادى الى شل حركة الحياة في المدينة وسقوط الكثير من الضحايا ، فضلا عن تدمير الكثير من المباني فيها . وازاء هذا الامرقام السيد السيستاني بقطع رحلته العلاجية في لندن والعودة الى النجف الاشرف وتدخله بحل الازمة ، وحصل الاتفاق حول الازمة مع السيد مقتدى الصدر^(١٣) .

من كل ذلك نخلص الى القول ان المرجعية الدينية مثل في هذه المرحلة التاريخية المهمة من تاريخ العراق تمثيلا رائدا من خلال السيد علي الحسيني السيستاني مع المراجع الاخرى في العراق ، حيث لعبت دورا مهما في ضبط حركة الاحداث في الشارع

السياسي العراقي رسميا وشعبيا وتهدة الاوضاع وتحريم العنف والدم العراقي والتي أثبتت انها فوق كل الميول والاتجاهات .

الاتجاه الثاني : موقف المرجعية من العملية السياسية

كانت للمرجعية رؤية واضحة وفلسفة خاصة بشأن تدخل رجال الدين في العمل السياسي ، وتلخصت هذه الرؤية ، بان الاسلام نظام شامل ومدرسة متكاملة تضع قواعد ومبادئ عامة للحياة من دون ان تتدخل في التفاصيل وتعقيدات الانظمة الحياتية المختلفة تاركة للعقل البشري فضاءه الرحب في التفكير والاجتهاد والابداع من دون أي تحجر عليه او وصاية مباشرة ضمن الخطوط العامة الواسعة التي حددها الاسلام وقيمها النبيلة ، مما يعني فتح آفاق رحبة أمام السياسيين كغيرهم من أهل الاختصاص ليتدعوا في مجال عملهم ، ولا يتدخل المرجع الديني الا في القضايا المصيرية الحساسة الا اذا حصل تقاطع حاد مع ثوابت الدين الاسلامي . هذه النظرية ضمن توجهات التي تؤمن بها المرجعية الرشيدة فهي سمات ميزت المرجعية على وجه الخصوص الا مع استثناءات قليلة تقدرها المرجعية .(١٤)

لذلك حرصت المرجعية ومنذ اليوم الاول لتغير النظام ان يمسك بالعصى من الوسط في تعامله وفي مواقفه من العملية السياسية في البلاد ، فهو لم يتدخل اطلاقا في الامور التنفيذية والادارية ، عدا القضايا المهمة والمصيرية التي يحصل في الساحة العراقية ، منها موضوع الانتخابات . ففي مسالة الدستور رفضت المرجعية الصيغة التي تقدم بها مجلس الحكم (١٥) والحاكم المدني (بول بريمر) وهي ان يتم تعيين مجلس وطني او جمعية وطنية تضطلع بمهمة وضع دستور مؤقت (قانون ادارة الدولة للمرحلة) حيث طالب بدلا من ذلك ان يكون المجلس منتخبا من قبل الشعب (١٦). مقابل ذلك حصل تايد شعبي في بغداد والمحافظات ، مما اربك توجهات الادارة الامريكية التي لم تكن تتوقع ان تحظى المرجعية الدينية بهذا القدر من التأثير والاهمية على الشعب

بمختلف انتماءاتها وتوجهاتها ، في الوقت نفسه تذرعت الجهات الامريكية واطراف عراقية في مجلس الحكم على رفض اجراء الانتخابات ، عندها طالبت المرجعية ان يحسم الامر وكلمة الفصل يكون للامم المتحدة باعتبارها الشرعية الدولية بديلا من ادارة الاحتلال ، فوافق على قرارها وهو بهذا القبول توافق مع المجتمع الدولي الذي فوضه مهمة تقدير ظروف العراق ، ورغم ان النتيجة لم تحقق رغبة المرجعية ، لا انها اثبتت ان المرجعية يعتبر التطورات السياسية في العراق خاضعة للشرعية الدولية وليس لشرعية الاحتلال .

ان في الكثير من فتاوى الخاصة بالمرجعية تتجلى روح القانون واحترام الحق العام واعطاء الجهات القانونية وحدها حق التصرف والحكم ولذلك كانت ازمة (قانون ادارة الدولة) بينه وبين الحاكم المدني في العراق ازمة رئيسية عندما حشدت المرجعية الراي العام العراقي وضغط على اعضاء مجلس الحكم لتغير الحكم كثيرا من بنود هذا القانون وتحفظ على العديد من فقراته (١٧) ووصفه يانه يضع العوائق امام الوصول الى دستور دائم لليلد يحفظ وحدته وحقوق ابنائه من جميع الاعراق والطوائف . استمرت المرجعية العليا بالسير قدما في دعم العملية السياسية لذلك ، ولذلك فان المرجعية في الانتخابات الثانية في ٢٠٠٥ ، حاولت الابتعاد قدر الامكان عن دعم اي قائمة انتخابية وحرمت استخدام صور المراجع العليا في الدعاية الانتخابية واكدت في بيان لها انها لا تدعم اي قائمة انتخابية واوصت الشعب العراقي بانتخاب الاصلح لهم ، وللأسف ما حصل ليس كما طمحت المرجعية .

وعليه يمكن القول ان المناورة السياسية للقوى والاحزاب تتعارض مع مكانة المرجعية الدينية الرشيدة والتي قدمت الكثير من الطروحات والتوجيهات للقائمين على العملية السياسية وبوضوح وتثبيت مواطن الخلل والقوة وكل ما هو مطلوب

منهم ، علما ان المرجعية جعلت من المناورة السياسية ممارسة اخلاقية رصينة ومسؤولة معتمدا على الاستراتيجيات تاركا التفاصيل الفرعية التكتيكية للقوى السياسية التي ما تزال تتلمس طريقها.

ان العراق شأنه شأن الكثير من العالم الاسلامي على امتداد المعمورة ، عالم يتسم بالتنوع والتعدد، ذلك لان الحياة بابعادها الاجتماعية والطبيعية إنما تقوم على الاختلاف في الطبائع والسجبا ، مثلما تقوم على التباين في الثقافات والالوان والاديان. فالتنوع سمة طبيعية من سمات البشر ، بل انه آية من آيات الله سبحانه وتعالى ، الذي يقول في محكم كتابه الكريم { يا ايها الناس إنا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن اكرمكم عند الله اتقاكم إن الله عليم خبير سورة الحجرات الاية { ١٣ } وبدلا من أن يكون هذا التنوع سمة ايجابية ينتج عنها حضارة متنورة جراء التفاعل بين الثقافات المتنوعة للاقليات المتباينة، وجدنا ان واقع العلاقات فيما بينها وفي الكثير من مناطق العالم تكتنفه المشكلات قد تؤدي الى الصراع والتناحر بسبب عوامل خارجية واخرى داخلية. وان ذلك من اكثر الوقائع الاجتماعية تعقيدا في المجتمعات الحديثة ، نتيجة للمعضلات الناجمة عن المشكلات والتي لا تقتصر على منطقة معينة او دولة محددة. من جانب اخر، ان الانسان بطبيعته ينبذ العنف لانه يخالف فطرته ، او اية ممارسة تخلو من الرفق واللين ، وتمثل التجاوز على الحقوق والحريات العامة للآخرين ، وبعبارة اخرى فهو يعني الغاء الرأي الاخر. لذا فان الكثير من تجارب الشعوب، اثبتت ان مقابلة العنف بالعنف تعني اشعال نار الفتنة والصراع ونتائجها مؤلمة وغير انسانية . اما مواجهة العنف بالتسامح فهذه هي قمة الوعي والتعايش والتسامح للسلم الاهلي ويجنب الشقاق في المجتمع ، ويحقق السلام والوئام بين افراد الشعب

ووحدة الوطنية . وعليه لابد ان ندرك انه لم يبق امام اي شعب من الشعوب والانسانية جمعاء ، سوى خيار لجم ثقافة العنف والاحتراب ، والعمل على تبني قيم التسامح والتعايش ، وردم نقاط الخلاف بينهم (١٨) .

ان بدا الحوار بمواطن الاتفاق هو المسار الصائب والطريق القويم الى كسب ثقة الآخر وانتشار روح التفاهم يصبح فيه الحوار هادئا وهادفا في نفس الوقت ، لان الحديث عن نقاط الاتفاق وتقريرها يفتح امام المجتمع افقا في التلاقي والتواصل ومن ثم القبول والاقبال للطرف الآخر ويقلل من حجم الهوة بين الطرفين بشكل او اخر ، مما يجعل فرص الوفاق والنجاح اقرب وافضل ، كذلك يجعل احتمالات النزاع او الصراع اقل وابعد بكثير ، وذلك ناتج من التعاون على ما اتفق عليه ، والتناصح فيما اختلف به . حيث ان العناية بنقاط الاتفاق والتلاقي مع التركيز بشكل واضح وخاص على اوجه التطابق والاهتمام بفرز وتجميع الفقرات او المشتركات المتقاربة والذي من شأنها يختصر الزمن للوصول الى الهدف بعد ازالة هوة الخلاف و الاختلاف . وعليه فعلى المحاور ان يحذر البدء بنقاط المختلف عليها لان ذلك قد يؤدي الى نسف عملية الحوار وتعكر الاجواء (١٩) ومن ثم عليه ايضا ان يتفاعل ويتعاون مع الآخر في الجوانب المتفق علي ويتسامح في ما هو مختلف فيه وبهذا يتحقق الانسجام مع الآخر ويعذر البعض فيما اختلفا فيه.

اذن ان الشرط الاساس للتعايش السلمي الدائمي هو ان يكون هناك روح التسامح بين جميع الاطراف المختلفة ، لان التسامح يمثل الشرط الضروري والمفتاح للتخلص من كل الخلافات ، وهو كذلك الركن الهاديء للسلام والوئام الاجتماعي في المجتمع ، فكلمة التسامح تعطي اشارة واضحة الى معاني ودلالات عدة منها ؛ الغفران التساهل التنازل التواضع الترخيص الاستجابة والرضا ، ولكن الذي نعيه

نحن في هذا المعنى هو التسامح بمعنى التفاعل والتجاوب، اي الاخذ والعطاء والمرونة ، فالتسامح يعني ايضا ترخيص متبادل (٢٠) .

وتجدر الاشارة هنا الى ان اتباع هذا المنهج من مبدا التسامح للوصول الى هدف التعايش السلمي الاهلي يختلف عن التسامح في قضايا اخرى سواء كانت فردية ام جماعية. ففي حالة التعايش السلمي لا يبنى فكرة التسامح على قاعدة عفا الله عما سلف، وانما يبنى على جملة من المعطيات والمتطلبات الثانوية والاساسية مجتمعة ، التي يجب توفرها للوصول الى التسامح لعل في مقدمة ذلك هو احترام خصوصية الآخر وثقافته وحضارته ، بحيث الا يصبح من حق اي شعب او ابناء اي ثقافة من ادعاء الافضلية والتفوق او التجاوز على اي شعب اخر . (٢١) بالمقابل إن التسامح يقتضي تقديم التنازلات المتبادلة من جميع الاطراف، لاسيما الطرف الذي يمتلك السلطة او القدرة الكبيرة في معادلة الصراع الجديدة لان عملية التعايش السلمي لا تقتضي ايضا تقديم تنازلات متساوية ، وانما منطقية ومعقولة بما يوحى للجميع انهم حققوا مكاسبهم الرئيسية من دون اضرار . (٢٢)

ان التسامح ممارسة انسانية ينبغي ان ياخذ بها الافراد وكذلك الجماعات والدول ، لان التسامح مسؤولية انسانية وهي تشكل عماد حقوق الانسان والتعددية الثقافية والديمقراطية وسيادة القانون ، ومن ثم ينطوي على نبذ العنف والاستبداد ، ومن ثم يثبت القيم والمعايير التي تنص عليها الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الفرد والمجتمع . (٢٣) كما يقتضي التسامح ضرورة الابتعاد من التعصب والانفعال الشديد لانها مناقضة ومفسدة التعايش السلمي الاهلي ، من هذا المنطلق جاءت فكرة الجمعية العامة للامم المتحدة لمفهوم التسامح لتستطيع خلالها خلق الاجواء المناسبة لانجاح عملية التسامح والذي يشكل المسار الصائب للبناء الحقيقي للتعايش السلمي بين الشعوب ، من ثم تحقيق السلام والتقدم الاقتصادي

والاجتماعي لكل المجتمعات الانسانية ، وقد اعدت منظمة الامم المتحدة للترقية والعلوم والثقافة (اليونسكو) وثيقة إعلان مبادئ حول التسامح صدرت في ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٩٥ بباريس ، والذي اعتبر سنة عالمية للتسامح . وبهذا الاعلان للامم المتحدة ، فانها اكدت أن المجتمع البشري بامس الحاجة الى تاصيل ونشر قيم التسامح كمنظور انساني واخلاقي اولا ، وبالتالي لا يمكن تطور المجتمع الانساني بخروجه من غلوائه الحالية إلا بتعميم فكرة قبول الاخر وان تناقض هذا الاخر مع الجماعة خصوصا وأن الاخر اصبح حاجة ماسة ، لا ترفا فكريا . وقد ورد ايضا مصطلح التسامح في ديباجة ميثاق الامم المتحدة موقع عليه في ٢٦ حزيران ١٩٤٥ نافذة المفعول في ٢٤ ت ١ ١٩٤٥ ، فقد نصت على مبدأ التسامح حيث جاء فيها: "نحن شعوب الامم المتحدة ، وقد آلينا على انفسنا... أن نؤكد من جديد ايماننا بالحقوق الاساسية للانسان ، وبكرامة الفرد وقدرته... وفي سبيل هذه الغايات اعتزمنا أن نأخذ انفسنا بالتسامح ، ونعيش معا بسلام وهذا التاويل كما ورد في ديباجة الميثاق". (٢٤).

وعليه فالعراق اليوم بحاجة الى اطار يوحد جميع الطوائف والاديان والشرائح الاجتماعية. لا يمكن ان يصار الى اطار توحيدي يضم كل الفئات والقوميات والاتجاهات وهو يركز الى الخصوصيات ايا كانت. فالشعب بحاجة الى اعادة ترتيب اولوياته ، والبحث عن صيغ تستوعب التناقضات الدينية والقومية ، وتستجيب لطموحات الجميع بشكل متساو. ولعل الصيغة الفضلى هي المجتمع المدني الناضج ، الذي يتصف بقدرته الاستيعابية ، واستجابته للضرورات الاجتماعية والسياسية والانسانية ، وحفاظا على خصوصيات الشعب بجميع فئاته.(٢٥) والتسامح هو احد القيم التي يعتمدها المجتمع المدني للخروج من ازمة الصراع الديني

والسياسي على اساس التكافؤ في الحقوق السياسية والعقيدية، بعيدا عن الاقصاء والتهميش. أي يجب ان يصار الى اطر تبعد فتيل التوتر والصراع القائم على اساس ديني او عقيدي، وتحوله الى ساحة للحوار والتفاهم والتكامل. وهذا ما يحتاجه عراق اليوم وفي المستقبل للخروج من ازمة التراكمات التاريخية والصراعات الكامنة. (٢٦)

المحور الثالث :

دور المرجعية في تاصيل التعايش الوحدة الوطنية والسلم الاهلي
عرف المجتمع بانه "كيان جماعي من البشر بينهم شبكة من التفاعلات والعلاقات الدائمة والمستقرة نسبيا وتسمح باستمرار هذا الكيان وبقائه وتجده في الزمان والمكان". كذلك يعرف ايضا "شبكة او نسيج العلاقات الاجتماعية التي تقوم بين الافراد وتهدف الى سد حاجاتهم وتحقيق طموحاتهم واهدافهم القريبة والبعيدة. ويتشكل المجتمع اساسا عندما تنشأ العلاقات بين الافراد بغض النظر عن نوع العلاقة نسبية او عرقية او دينية او ثقافية . وتتباين المجتمعات من حيث تنوعها العرقي والديني .

من خلال ما تقدم فان هذه الخصوصية في التركيبة السكانية المجتمعية عبر التاريخ كان عنصر قوة وتفاعل في اطار مجتمعه المدني من غير تدخل خارجي من هذا الطرف او ذاك . فهو مجتمع متسامح ومتعايش . لذلك قد يتوهم البعض من الباحثين الذين لا يدركون عن قرب عراقية التكوين الاثني واصالته في العراقي ، بان ذلك دليل على هشاشة البنية الاجتماعية ، والواقع انهم لا يميزون بين المجتمع العراقي والسلطة العراقية . فالمجتمع العراقي متعدد ومتنوع . ولكن علاقته بالسلطة ذات طابع انقسامي يتضح من خلال ظروف العراق بعد الحرب العالمية الاولى

، وتأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ . العلاقة بين الشعب والسلطة تزداد سوءا كلما كانت السلطة في العراق لا تعبر عن ارادة كل المجتمع ، وعليه فان الهوية الوطنية كانت ولا تزال تعد اعلى مستويات الهوية . من خلال الارادة المجتمعية لتحقيق الوحدة الوطنية بالتعايش السلمي والتسامح الانساني . (٢٧)

ان هذه المعاني بحاجة لمراجعة وقراءة جديدة في التراث الاسلامي الانساني ، في ظل تطبيقات وممارسات خاطئة لغايات سياسية سلطوية تذرعت بالاسلام في الماضي والحاضر لغرض تكريس الرأي الواحد ، ونفي الرأي الاخر ...

وعليه فان فكرة التسامح والتعايش السلمي هي القدرة على تحمل الرأي الاخر، والصبر على اشياء لا يحبها الانسان او يرغب بها ، بل لربما يعتبرها منافية لمنظومته الفكرية والاخلاقية . ذلك ان قبول فكرة التسامح والتعايش السلمي هو نبذ اللا تسامح أي تجاوز سبل الانقسام الذي يقوم على اساس الدم ، والقومية ، والدين، والطائفية، والعشيرة او غيرها . يعني حق العيش على نحو مختلف ، سواء بممارسة حق التعبير عن الرأي او حق الاعتقاد ، او حق المشاركة في بناء المجتمع والحياة المدنية والسياسية والثقافية ، ان قبول التعايش والتسامح يعني الموافقة على ما هو مشترك ، حتى لو كان في نظر الاخر مخالف لمنظومته القيمية ، وبهذا المعنى تصبح فكرة التسامح ذات بعد اخلاقي وفكري او سياسي ، ازاء المعتقدات والافعال والممارسات ، فنقيض فكرة التسامح هو اللا تسامح ، أي التعصب والعنف والاستبداد ومحاولة فرض الرأي بالقوة . (٢٨)

من جانب اخر اذا اردنا التحدث بالتفاصيل عن مفهوم التعايش والتسامح ، اذا لا نستطيع التحدث عنه بالمطلق ، فعلى ان نحدد لمن نتحدث ، ومع من ، وفي أي اطار ، وفي أي مكان وزمان . ويقول المفكر "بوكير" كما يؤيده في ذلك المفكر العربي

نظام بركات " أننا اذا حجبنا حق الاخر في الدعاية لافكاره واعتقادنا اننا نمتلك الحقيقة والصواب ، ونحن قد لا نملكه بالفعل ، نكون قد ضيقنا من مفهوم التسامح وللتسامح بعد تربوي " ، لانني اعتقد بان للجهاز او المؤسسات التربوية والتعليمية ، بعد الاسرة دور كبير في ترسيخ قيم التسامح وادراكه كقيمة عليا بين المجتمع. لذا فان اصلاح جهاز التربية والتعليم لابد ان يكون في مقدمة مهمات من يأخذون على عاتقهم نشر قيم التسامح والتعايش ونبذ فكرة العنف والصراع والتسلط ، كون قيم التسامح بطبيعته ذو بعدين هما البعد الفردي والبعد الجماعي . وهناك جدلية تتمثل بعدم استقامة هوية "النا-دون هوية الآخر" لكن الافراط في التمايز، تحت واجهة الخصوصية، يقود الى الانتفاء والابتعاد عن الاصل. كما ان المبالغة احيانا في التمسك بالخصوصية يقود الى بغض الآخر وتجاهله ، ولربما اقضاء الآخر وعتباره عدوا او خصما لا يمكن التعايش او التواصل معه. (٢٩)

من خلال هذه الخصوصية العراقية ويشكل خاص بعد تغير النظام السياسي بعد ٢٠٠٣ كانت المرجعية الدينية صمام الامان لذلك ،أخذت بنظر الاعتبار المعطيات التاريخية للوضع السياسي قبل التغير وطبيعة الحياة السياسية للبلاد في عملية التعامل مع القوى السياسية والدينية بشأن التعايش السلمي وروح التسامح مع الآخر.

من جانب اخر ، أن الهوية الوطنية تعرف بأنها البوتقة التي ينصهر في داخلها الكثير من المتغيرات والأطياف البشرية التي تتكون منها الدولة العراقية بأبعادها الوطنية والدينية والسياسية، وما يصاحبها من انصهار واندماج للأفكار والجهود الفكرية والولاءات والانتماءات المتعددة في ولاء واحد وانتماء واحد -بعيدا عن الازدواجية أو ثنائية الانتماء ألا وهو حب الوطن والانتماء له والولاء لتربة الوطن. حيث إن الوطن

يمثل القاسم المشترك الأعظم بين مختلف فئات الشعب على تنوعهم وتعدددهم سواء كان هذا التعدد حزبيا أو عشائريا أو إقليميا أو عرقيا أو جهويا أو اجتماعيا أو طائفيا أو دينيا أو قوميا أو طبقيًا أو غيرها. وهويتنا الوطنية نابعة من الانتماء للدولة العراقية وللشعب العراقي ، كما رسخها الدستور العراقي عام ٢٠٠٥.(٣٠)

والهوية الوطنية العراقية ووحدته الوطنية تعظم الجوامع وتقلص الفوارق، إذ أنها تعظم تراب الوطن الذي يشكل كيانا سياسيا تعيش بداخله فئات متعددة ومتنوعة، وهذا طبعا لا يتنافى مع احترام تعددية المواطنين داخل الدولة بشرط أن تكون هذه التعددية من النوع الايجابي، لأن الاختلاف العرقي والديني والحضاري والفكري والثقافي بين المواطنين أمر طبيعي ومحمود لإثرائه تجربة الأمة الواحدة. ولهذا فان حب العراق والانتماء إليه والدفاع عنه يعتبر القاسم المشترك لدى جميع ابناء الشعب العراقي بكل اطيافه ومكوناته، مدنيا أو ريفيا أو بدويا، عاملا أو صانعا أو مهندسا أو مديرا، مسلما أو مسيحيا ، شماليا أو جنوبيا ، شرقيا أو غربيا، من عشيرة كذا أو كذا، إلى غير ذلك من أشكال التنوع والتعدد الذي يجب أن يوجه لغايات تلك الثقافات سواء الوطنية منها أو السلوكية تؤول لانتماء المواطن الحقيقي للعراق ، كما أن هذه الثقافات تؤشر إلى الاندماج والتفاعل مع ماضينا وحاضرنا وتشكل الرؤية المفصلية والاستشرافية لمستقبلنا، وهي بالتالي تستفتى تحت ظلال الهوية الوطنية ووحدتها التي يسعى الجميع للمحافظة عليها (٣١).

وعليه فان الهوية الوطنية العراقية الجامعة يجب أن تكون جادة وناضجة لتأخذ زمام المبادرة لبناء الوطن العصري المبني على مقومات الانتماء الوطني الانموذج والتعايش والتسامح والمساواة والمشاركة والعدل وحقوق الإنسان وسيادة القانون ،

وكذلك على تمكين ثقافة الاعتدال والوسطية والتسامح والصفح ومحاربة لغة الغلو والتطرف، والمبني على المواءمة بين الحداثة والإصلاح من جهة وبين الأصالة والمعاصرة من جهة أخرى ، بما يسمح بتفعيل دور الجميع في التنمية الشاملة والمستدامة لبناء العراق الجديد. (٣٢)

وخلاصة القول ان قيم التعايش والتسامح ضمانة للسلم الاهلي ويعد ارضية ملائمة لمعالجة المشكلات التي يعاني منها المجتمع العراقي ، ذلك ان التعايش السلمي يحصد المكاسب ويقلل من فرص الاخفاق ، ولا سيما اذا كان الهدف منه الوصول الى وحدة الصف بين ابناء الشعب ، وفي ضوء ما تقدم ، فانه ينبغي على الجميع اشاعة روح المودة والتسامح والتعايش والعيش المشترك باطار الوحدة الوطنية الصادقة والمصالحة الوطنية بالاستنارة وحياء الروح الوطنية وفق قاعدة حقوق المواطنة للجميع دون تمييز.

وفي النهاية لابد من القول ان المجتمع العراقي بكل شرائحه ، في هذا الوقت اكثر حاجة الى التسامح والتعايش والوحدة الوطنية من ذي قبل لان كل ذلك هو التربة الخصبة التي تنبت فيها الافكار والرؤى والابداع وهذا هو السبيل الذي يوفر جوا من روح التفاعل والتعايش في المجتمع العراقي

الخاتمة :

شكلت المرجعيات الدينية في النجف الاشرف ومازالت جزءا مهما من تاريخ العراق المعاصر وعضوا فاعلا في التركيبة المؤثرة في مجرى الاحداث العراقية وصانعا لبعضها ومما استعرضناه في ثنايا البحث يمكن استنتاج الكثير في اطارها العام والخاص حيث امتلاك المرجعية الدينية لعمق تاريخي وتراثي يمتد الى اكثر من الف عام وهو ما اعطاها الكثير من مصادر القوة والمران على الفعل والاستجابة للاوضاع العامة والتقلبات السياسية والاجتماعية التي تحصل في العراق والعالم

الاسلامي، كما ان المؤسسة الدينية لم تكن بعيدة ومنفصلة عن الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي بل هي متصلة فيه من خلال التواصل المباشر مع الجمهور بكل فئاته ، كذلك اعتمد تفكير ورؤى رجال الدين في هذه المؤسسة على الاصول الدينية والانطلاق منها في التعامل مع الواقع والسلطة والمجتمع والاحداث واطرت كل نشاطها بهذه الاصول. وان المرجعية الدينية مرت بفترات تاريخية متباينة من الانكفاء والانعزال احيانا الى الصعود والنشاط الواضح ، مثلت المرجعية الدينية ملاذا للمؤمنين بالرجوع اليها وهي الاخرى ربطت نفسها بهم بدفاعها عن مصالحهم ونقل مطالبهم. وفي الوقت نفسه ، مثلت في كل المراحل دور المعارضة السلمية حتى في الاوقات التي كانت تمتلك فيها مزيدا من القوة والمؤهلات لاستخدامها وهي سمة لازمتها على طوال الخط وهو ما اشتهرت به مدرسة النجف المعروفة بالاعتدال والعقلانية ، كما استطاعت المؤسسة الدينية احداث تغيير حقيقي في قدراتها السياسية واساليب عملها وخطابها الموجه وما تقدمه من طرح فكري ومعالجات وحلول لكثير من القضايا العامة ، وكذلك استيعاب طموحات الذين يبحثون عن مشاركة فعلية في ادارة بلادهم من خلال تعزيز مطالبهم وطرحها على رموز الحكومة العراقية وشخصياتها.

دخلت المرجعية الدينية في صراعات متعددة بعضها كان ممكن تلافيه وبعضها كان مفروضا عليها وقد دفعت نتيجة ذلك الكثير من الجهود والخسائر، على الرغم من كل ذلك ، لا يمكن لاي حكومة التغافل عنه او عدم التعاون معه ، واثبتت المرجعية الدينية انها الاكثر قدرة على السيطرة في اغلب الظروف وخاصة فترة الفراغ السياسي التي حدثت ما بعد احتلال العراق ٢٠٠٣. كما وفرت الاستقلالية التي تميزت بها المرجعية الدينية تاثيره على المشتركين في العملية السياسية

اجبرتهم على مسايرتها لما تملكه من قاعدة جماهيرية كبيرة يمكنها ان تغير الكثير وتقلب التوقعات ، واثبتت الوقائع ان المرجعية الدينية تمثل الخيار الوطني الاخير اذا فشلت كل الخيارات الاخرى . لذا يمكننا ان نعتبر المرجعية الدينية هي الخيار الاقوى للاتفاق حوله في وقت الازمات باعتبارها صمام الامان لكثير من التجاوزات التي من الممكن ان تحدث من اطراف اخرى قد توصم

نفسها بوصمة المذهبية وحجتها الدفاع عن المذهب. ايضا ليس هناك اشارات تدل على ان المرجعية الدينية حاولت الاستقلال وبناء دولة خاصة بها بل كانت دائما ما تسعى الى ترشيد العملية السياسية بما ينسجم ومقتضيات مصلحة الشعب والفرد على حد سواء.

وخلاصة القول : ان ما نستنتجه من الدراسة ، ان المرجعية والحوزة العلمية تمتلك الوعي السياسي الكبير لمجريات الاحداث في الساحة العراقية ، وبرهنت في الوقت نفسه انها مؤثر اذا ما دعت الحاجة الى ذلك وما حصل ونحن في منتصف عام ٢٠١٤ من احداث دليل واضح عن ما ادركته المرجعية عن مخاطر ما حصل ويحصل في بعض المحافظات العراقية من احداث عسكرية وسياسية تعاملت معها بكل وضوح وواقعية وبابعادها المستقبلية على وحدة العراق والسلم الاهلي .

فضلا عن ذلك ، كانوا يحرصون على استخدام كل الجهود لوحدة الصف الوطني ومنع الفتن والاقتتال بين المسلمين الذي كان تقف وراءه دائما مطامع سياسية .

كما وثقت الدراسة على ان الوحدة وتضامن العراقيين بمختلف طوائفهم هي الطريقة الوحيدة والمثلى لاستقلال العراق وتقدمه ودرء الخطر عن البلاد والعباد في هذا الزمن الصعب في العراق ومحيطه الاقليمي والدولي .

النصوص الصادرة

عن سماحة السيد السيستاني
دام ظلّه

في المسألة العراقية

إعداد

حامد الخفاف

دار المورخ العربي
بيروت - لبنان

ملحق رقم ()

بسم الله الرحمن الرحيم

(١) شكل العراق الجديد حيدرة الشعب العراقي بجميع تومياته ومذاهبه وآلية ذلك هي الانتخابات الحرة المباشرة.

(٢) الحوزة العلمية في النجف الاشرف مفتوحة للجميع وبيرزفرا من هو الأهلانية من الأخرين بغض النظر عن قوميته وجنسية .
وكان النظام السابق يعنى الى ان تكون الحوزة عربية والمرجعية عراقية ولكنه فشل في تحقيق ذلك.

(٣) نأمل ان تتوفر الظروف المناسبة لاستعادة الحوزة العلمية في النجف الاشرف نشاطها وتعلن عن تطويرها بما يتناسب وموقعها المتميز في الساحة الشيعية ، ولكي ذلك سوف
لن تصوف مكانة غيرها من الحوزات ، وسماحة السيد دام ظلهم
يرعى جميع الحوزات العلمية والحزبات التي ليعملها مكتبة في قم تشدرة
الى الحوزة العلمية فيها معروفة .



٤٤/٤٢
١٤٤٤

ملحق رقم ()

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطاهرين
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وبعد :
 يعاني الشعب العراقي منذ سقوط النظام السابق من سوء الأوضاع
 الامنية وتزايد أعمال التهريب التي يتعرض لها المواطنون
 في مختلف أرجاء العراق وكان من آخرها الاعتداء الذي
 بذي هدف مكتب سماحة المرجع الديني آية الله الحكيم
 دامت بركاته ، حيث أدى الى سقوط العديد من الأبرياء
 بين قتل وجرح وتدمير عنة أيضاً أضرار واسعة في
 الممتلكات والحدود المجاورة .
 ونحن إذ نشجب جميع الأعمال الإرهابية ولا سيما ما تمس
 منها لمزعة الامنية المقدسة ندعو الجهات ذات العلاقة
 الى وضع حد لهذه الظاهرة الخطيرة واتخاذ الإجراءات
 اللازمة لتحسين الوضع الأمني ومنها تعزيز لثروات المنطقة
 العراقية لكافة بتوفير الأمن والاستقرار ودعمها بالاعتماد
 الكفوء والمعدات الضرورية .
 نسأل الله العلي العتد ان يحبس لسوء العراقي عامة والمزعة
 اعمية خاصة كل سوء ومكره .
 الى ما فيه الخير والصلوة انه سميع مجيب .

٢٦ / جمادى الآخرة
١٤٢٤

ملحق رقم ()

بسم الله الرحمن الرحيم

في مسلسل الاعمال الاجرامية التي يسجلها العراق العزيز وتختلف
وحدة واستقراره واستقلاله تعرض عدد من الكائنات المسيحية في بغداد
والموصل الى اعتداءات آتمة أسفرت عن سقوط عشرات الضحايا الابرياء
بين قتل وجرح كما تصور من جرائمها الكثير من الممتلكات العامة والخاصة .
وانما اذ نتج وتدين هذه الجرائم الفظيعة وتري ضرورة تصافر الجهود
وتعاون الجميع - حكومة وشعباً - في سبيل وضع حد للاعتداء على العراقيين
وقطع دابر المعتدين تؤكد على وجوب احترام حقوق المواطنين المسيحيين
وعينهم من الاوليات الدينية ومعا حقهم في العيش في وطنهم العراق في
امن وسلام .

نسأل الله العلي العظيم ان يحجب العراقيين جميعاً كل سوء ومكره ويؤمن
على هذا البلد العزيز بالامن والاستقرار انه سميع مجيب .

١٤٣٥/٤/١٥
٢٠١٤/٨/٤

ملحق رقم ()

أ

رسالة موجهة من مكتب السيد السيستاني دام ظلّه في النجف الاشرف إلى السيد الأخضر الإبراهيمي جوابا على رسالة منه تستوضح موقف المرجعية الدينية من الدور القادم للأمم المتحدة في العراق .

وقد جاء فيها ، بعد السلام والتحية ، التوضيحات التالية :

١. إن المرجعية الدينية التي بذلت جهودا مضنية في سبيل عودة الأمم المتحدة إلى العراق وإشرافها على العملية السياسية وإجراء الانتخابات العامة ، كانت تتوقع أن يترك لممثلي الشعب العراقي في الجمعية الوطنية المنتخبة حرية إدارة البلد في المرحلة الانتقالية وكتابة الدستور الدائم والاستفتاء عليه وفق الآلية التي يقررها المندوبون أنفسهم .

ولكن بعد إقرار ما يسمى بـ (قانون الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية) ستكون الجمعية الوطنية القادمة مكبلة بقيود كثيرة لا تسمح لها باتخاذ ما تراه مطابقا لمصلحة الشعب العراقي ، حيث أملى عليها مجلس غير منتخب هو مجلس الحكم الانتقالي وبالتنسيق مع سلطة الاحتلال قانونا (غريبا) لإدارة الدولة في المرحلة الانتقالية ، كما أملى عليها - وهو الأخطر - مبادئ وأحكام وآليات معينة فيما يخص كتابة الدستور الدائم وإجراء الاستفتاء عليه .

إن هذا (القانون) الذي لا يتمتع بتأييد معظم الشعب العراقي كما تؤكد ذلك استطلاعات الرأي العام وملايين التوقيعات التي جمعت خلال الأيام القليلة الماضية في رفضه أو المطالبة بتعديله يصادر حق ممثلي الشعب العراقي المنتخبين بصورة لا نظير لها في العالم ، وبذلك تفقد الانتخابات التي طالما طالبت بها المرجعية الدينية الكثير من معناها وتصبح قليلة الجدوى . إن هذا (القانون) الذي يعهد بمنصب الرئاسة في العراق إلى مجلس يتشكل من ثلاثة أشخاص - سيكون أحدهم من الكرد والثاني من السنة العرب والثالث من الشيعة العرب - يكرس الطائفية والعرقية في النظام السياسي المستقبلي للبلاد ويعيق اتخاذ أي قرار في مجلس الرئاسة إلا بحصول حالة التوافق بين الأعضاء الثلاثة وهي ما لا تتيسر عادة من دون وجود قوة أجنبية ضاغطة - كما وجدنا مثل ذلك في حالات مماثلة - وإلا يصل الأمر إلى طريق مسدود ويدخل البلد في وضع غير مستقر وربما يؤدي إلى التجزئة والنقسيم لا سمح الله تعالى .

٢. إن المرجعية الدينية التي سبق لها أن طالبت بصور قرار من مجلس الأمن الدولي يحدد موعد الانتخابات العامة تخشى أن تعمل سلطة الاحتلال على إدراج هذا (القانون) في

ملحق رقم ()

لسمعة تعالى

١ - ان تقارير الخبراء العراقيين المقدمة الى الصحافة السيد - دلم ظله - تؤكد امكان اجراء الانتخابات بدرجة مقبولة من المصداقية والسفافية خلال الاشهر المقبلة الى التاريخ المقرر لنقل السيادة الى معمل الشعب العراقي ، ولكن هناك في مجلس الحكم وسلطة الاحتلال من يدعي عدم امكان ذلك ، ومن هنا كان اقتراح مجي فريقي من خبراء الامم المتحدة الى العراق للتحقق من هذا الامر ودراسة الموضوع من كافة جوانبه ، وقد قدم مجلس الحكم طلباً بذلك الى السيد كوفي عنان الامين العام للامم المتحدة . واذا جاء فريق الخبراء وترصوا ببدل العمل مع نظرائهم العراقيين الى عدم امكان اجراء الانتخابات فتليهم الدلون معهم في ايجاد آلية اخرى تكون الاصلق تبسيراً عن ارادة الشعب العراقي ، واما الآلية المذكورة في اتفاق مجلس الحكم وسلطة الاحتلال فلا تضمن ابداً تمثيل العراقيين بصورة عادلة في المجلس الوطني الموقت .

٢ - ان العلاقة الاخوية بين السنية والسنة في العراق لن تتأثر ببعض الجوانب المؤسفة التي وقعت مؤخراً ، وقد يسعى الكل في تطويقها واتخاذ ما يمكن لعدم تكررها ، ومن المؤكد ان العراقيين جميعاً سنة وفسيحة وفهم حري على وحدة بلادهم والدفاع عن توابنة الدينية والوطنية ، كما انهم متفقون على ضرورة التأسيس لنظام جديد يقر مبدأ العدالة والمساواة بين جميع أبناء هذا البلد في جنب مبدأ الشريعة وادبها الرأبي الآخر .

١٣ / ذية
٢٠٠٤
مجلس
السياسة

ب

القرار الجديد في مجلس الأمن ليكتسب صفة الشرعية الدولية ويلزم به الشعب العراقي رغما عليه .

إننا نحذر من أي خطوة من هذا القبيل لن تكون مقبولة من عامة العراقيين وستكون له نتائج خطيرة في المستقبل ونرجو إبلاغ أعضاء مجلس الأمن بهذا الأمر .

٣. في ضوء ما تقدم وبالرغم مما يتمتع به شخصكم من احترام وتقدير لدى سماحة السيد إلا إنه لا يرغب أن يكون طرفا في أية لقاءات واستشارات تجريها البعثة الدولية في مهمتها القادمة في العراق ما لم يصدر من الأمم المتحدة موقف واضح بأن هذا (القانون) لا يلزم الجمعية الوطنية المنتخبة بشيء ، ولن يذكر في أي قرار جديد لمجلس الأمن الدولي بشأن العراق .

هذا ما لزم بيانه وتقبلوا فائق الاحترام

الجمعة / ٢٧ / المحرم / ١٤٢٥

١٩ / آذار / ٢٠٠٤

مكتب السيد السيستاني (دام ظله)

النجف الأشرف

ملحق رقم ()

بسمه تعالى

١ - ان تقارير الخبراء العراقيين المقدمة الى سماحة السيد - دام ظله - تؤكد امكان اجراء الانتخابات بدرجة مقبولة من المصداقية والسفافية خلال الايام المتبقية الى التاييم المقرر لنقل السيادة الى ممثلي الشعب العراقي ، ولكن هناك في مجلس الحكم وسلطة الاحتلال من يدعي عدم امكان ذلك ، ومن هنا كان اقتراح مجي فريق من خبراء الامم المتحدة الى العراق للتحقق من هذا الامر ودراسة الموضوع من كافة جوانبه ، وقد قدم مجلس الحكم طلباً بذلك الى السيد كوفي عنان الامين العام للأمم المتحدة . واذ جاء فريق الخبراء وترشحوا ببدل العمل مع نظرائهم العراقيين الى عدم امكان اجراء الانتخابات فتليهم الدولون معهم في ايجاد آلية اخرى تكون الاصلح لتبسيطاً عن ارادة الشعب العراقي ، واما الآلية المذكورة في اتفاق مجلس الحكم وسلطة الاحتلال فلا تضمن ابداً تمثيل العراقيين بصورة عادلة في المجلس الوطني الموقت .

٢ - ان العلاقة الاخوية بين السنة والسنيّة في العراق لن تتأثر ببعض التغيرات المؤسفة التي وقعت مؤخراً ، وقد سعى الكل في تطويقها واتخاذ ما يمكن لعدم تكررها ، ومن المؤكد ان العراقيين جميعاً سنة وسنيّة وغيرهم من عر وجده بلدهم والدفاع عن توابية الدينيّة والوطنية ، كما انهم متفقون على ضرورة التأسيس لنظام جديد يقر مبدأ العدالة والمساواة بين جميع أبناء هذا البلد فيجب مبدأ الشفافية والديمقراطية والحرية.

١٣ / ذية
٢٠٠٤
مجلس
السياسة
الداخلية

- (١) صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٠، ص ٢٨٠.
- (٢) صادق الاسود، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨١، نقلا عن : Jacques wolff:sociologue Economique Editions comas, Paris, pp. ٦٩-٧٠.
- (٣) المصدر نفسه، ص ٢٨٢
- (٤) حسين بركة الشامي، المرجعية الدينية من الذات الى المؤسسة، مؤسسة دار الاسلام، مطبعة الصدر، ط ١، لندن، ١٩٩٩، ص ٤٣٢.
- (٥) مهدي الب يشوائي، سيرة الائمة، تعريب حسين الواسطي، مؤسسة الامام الصادق، ١٩٨٣، ص ٦٤٠-٦٤١
- (٦) مهدي الب يشوائي، سيرة الائمة، تعريب حسين الواسطي، مؤسسة الامام الصادق، ١٩٨٣، ص ٦٤٠-٦٤١
- (٦) جان بير كوت، وجان بيير مونييه، عناصر من اجل علم اجتماع، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية-دمشق، ١٩٩٤، ص ٢٥.
- (٧) صادق الاسود، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥، نقلا عن غاستون بوكول، علم الاجتماع السياسي، ترجمة خليل الحر، المنشورات العربية، بيروت، ١٩٧٢، ص ١٨.
- (٩) ينظر ملحق رقم (١) ؛ زهير الدجيلي، السيستاني .. مواقف ودوره في احداث العراق، موقع على النت.
- (١٠) ينظر الفتوى في الملحق رقم (٢).
- (١١) ينظر نص البيان الصادر عن مكتب السيستاني يشجب فيه الاعمال الارهابية التي طالت دور العباد
- (١٢) ينظر الملحق رقم (٤) نص رسالة المرجعية للامم المتحدة حول الاوضاع في العراق ؛ والملحق رقم (٥).
- (١٣) نص الاتفاق الذي تم التوصل اليه مع السيد مقتدى الصدر ينظر حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسالة العراقية، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠٠٧.
- (١٤) فراس طارق مكية، الفلسفة السياسية للمرجعية السيعية نموذج التجربة العراقية، موقع على النت.
- (١٥) مجلس الحكم : مجلس شكلته الادارة المدنية الامريكية في العراق بادارة (بول بريمر) لادارة الدولة في البلاد وان يكون ممثلا لكل مكونات المجتمع العراقي من اديان وقوميات

وعرقيات وحسب نسبة كل مكون في المجتمع العراقي مما اسس لحالة المحاصصة الطائفية التي ظلت حاضرة في الانتخابات اللاحقة للحكومة العراقية.

(١٦) عمار البغدادي ، الامام السيستاني رؤية من الداخل ، دار قمر العشيبة ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ١١٠.

(١٧) المصدر نفسه ، ص ١١١.

(١٨) نقلا عن ياسين سعد محمد ، مقومات التعايش السلمي في العراق في ظل الانقسامات الفئوية ، من اعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية العلوم السياسية والاجتماعية في جامعة السليمانية ، نيسان ٢٠١١ ، ص ٣١٩.

(١٩) ابراهيم الديب ، المحاور المحترف آداب ومهارات ، مؤسسة ام القرى للترجمة والتوزيع ، القاهرة ٢٠٠٤ ص ٩٢.

(٢٠) رشيد عمارة واحمد عمر محي الدين، التعايش السلمي في مجتمعات متنوعة العراق انموذجا ، مجلة جامعة السليمانية ، العدد ٣١ ، آذار ٢٠١١ ، ص ١٨٣.

٢١ - مايكل انجلو ماکو بوتشي ، اعداء الحوار: اسباب اللاتسامح ومظاهره، ترجمه عبد الفتاح حسن، دار الشرقيات ٢٠٠٩. ص ٤٨

(٢٢) في مجال الاتصال والديمقراطيه، دار النهضة العربيه، بيروت ٢٠٠٥، ص ٣٢.

(٢٣) اعلان مبادئ بشأن التسامح عام ١٩٩٥ في ١٦ تشرين الثاني ١٩٩٥ بباريس، ص ٩.

(٢٤) ناظم عبد الواحد الجاسور ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ٢٠٠٨ ، ص ٩٣.

(٢٥) عقيل يوسف عيدان ، التسامح الديني في الاسلام ، مجلة المواطنة والتعايش ، تصدر عن مركز وطن للدراسات ، العدد الثالث ، بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص ٧٢.

(٢٦) سهيلة عبد الانس ، العنف الطائفي في العراق ، من وقائع المؤتمر المركزي الذي عقده بيت الحكمة (ثقافة للعنف في التعامل مع الاخر) بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٢٨.

(٢٧) علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج ١ ، دار ومكتبة دجلة والفرات ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٠٤.

(٢٨) سهيلة عبد الانيس ، العنف الطائفي في العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٨.

(٢٩) رشيد خيون ، الاديان والمذاهب في العراق ، منشورات معهد الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ٦٣ وما بعده.

(٣٠) رشيد خيون ، مصدر سابق ، ص ٨٦.

- (٣١) ريفا بهالا، ايران والولايات المتحدة ،المفسدات المحتملة للصفقة في العراق ، في (العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى) ،سلسلة كتب المستقبل العربي (٦٠) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٨ .
- (٣٢) نقلا عن ياسين سعد محمد ، مقومات التعايش السلمي في العراق في ظل الانقسامات الفئوية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢٠ .